ورقة سياسات

تعزيز الحماية ضد التنمر الإلكتروني في مصر والأردن ولبنان

المقدمة

يتناول موجز السياسة، الذي يقوده الشباب بدعم من منظمة بلان إنترناشونال التحديات التي يواجهها الشباب، وخاصة الفتيات والشابات في مصر والأردن ولبنان فيما يتعلق بالتنمر والتحرش الإلكتروني.

واستناداً إلى بيانات نوعية جُمعت من خلال المقابلات وجلسات النقاش الجماعي مع الشباب والشابات، ومقدمي الرعاية، والخبراء من خلفيات متنوعة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، يُسلّط هذا الموجز الضوء على التجارب الشخصية، والأطر القانونية وفعالية التدابير الحالية، كما يُقدّم توصيات لتعزيز فعالية الأطر القانونية.

المنهجية

بحث وطوّرَ هذه الورقة مجموعةٌ تضم سبع فتيات وشابات من لبنان ومصر والأردن، مشاركات ضمن مشروع "هي تقود". حيث اعتمدت المنهجية على مزيج من المقابلات شبه المنظمة وجلسات النقاش الجماعي، بهدف جمع رؤى متنوعة من المشاركين، بمن فيهم الطلاب، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومقدمي الرعاية، والخبراء، وذلك لضمان تقديم منظور شامل حول القضية المطروحة.

تم جمع المعلومات القانونية الواردة في هذا الموجز والتحقق منها من خلال مقابلات مع مصادر رئيسية، شملت محامين ونشطاء مختصين في هذا المجال، حيث قدّمت هذه المقابلات رؤى قانونية دقيقة أسهمت في صياغة توصيات السياسية النهائية.

كما تضمن البحث مراجعة شاملة للمراجع ذات الصلة، حيث تم الاستشهاد بـ 12 مرجعًا منها في نهاية هذا المستند. وعلى وجه الخصوص، أجرت الفتيات والشابات من الأردن ولبنان جلسات النقاش الجماعي والمقابلات مع المصادر الرئيسية خلال شهري آب وأيلول.

وشملت أنشطة جمع البيانات ما يلي:

- ثلاث جلسات نقاش جماعية مع مراهقين تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عامًا من لبنان والأردن.
- جلسة نقاش جماعية واحدة مع مقدّمي الرعاية من الأردن.
- مقابلتان مع محامٍ من لبنان ومحامٍ من الأردن.
- مقابلتان مع عاملين في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من منظمتين لبنانيتين مختلفتين.
- مقابلة مع طبيب نفسي مرخّص من لبنان.
- مقابلتان مع ناشطَين، أحدهما متخصص في حقوق الفتيات والآخر في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- مقابلة مع صحفي من الأردن.

ضمنت آلية جمع البيانات الحصول على مجموعة شاملة من البيانات النوعية، مما أتاح للفتيات والشابات المشاركات في إعداد هذا الموجز، التعبير عن رؤاهن وتجاربهن الشخصية، إلى جانب تضمين وجهات نظر الخبراء في هذا المجال.

من هنّ الفتيات والشابات السبع؟

قامت مجموعة متميزة من الشابات المشاركات في برنامج "هي تقود" بإعداد ورقة السياسات هذه، وتتراوح أعمارهن بين 18 و 24 عاماً. تنتمي هذه المجموعة إلى خلفيات وتجارب متنوعة، بما في ذلك فتاتان من الأردن من ذوي الإعاقة، وفتاتان من مصر، وثلاث فتيات من لبنان، حيث تقدم كل منهن منظورًا فريدًا يعكس تجاربها الخاصة، ويجسد هذا التنوع التزام البرنامج العميق بمبادئ الشمولية والتنوع.

يُعد برنامج "هي تقود" شراكة استراتيجية تمتد لخمس سنوات (2021- 2025)، تضم منظمة أرض الإنسان، ومنظمة بلان إنترناشونال والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، والشبكة الأفريقية لتنمية الاتصال للمرأة، بالإضافة إلى وزارة الخارجية الهولندية. يهدف البرنامج إلى تعزيز التأثير المستدام للفتيات والشابات في عمليات صنع القرار وتحويل المعايير الجندرية داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

المعلومات الأساسية:

تعرف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) "التنمر الإلكتروني" على أنه سلوك متكرر يستخدم التقنيات الرقمية لترهيب أو إزعاج أو مضايقة أو تشويه سمعة شخص آخر، سواء على وسائل التواصل الاجتماعي، أو تطبيقات المراسلة، أو الألعاب عبر الإنترنت، أو الهواتف المحمولة.

أصبح التنمر الإلكتروني قضية متزايدة الأهمية في العصر الرقمي الحالي، حيث يؤثر بشكل كبير على الصحة النفسية والعاطفية والاجتماعية للأطفال والشباب والفئات غير المخدومة. مع التوسع السريع في استخدام المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، يزداد خطر الإساءة عبر الإنترنت لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة، وكذلك الأطفال والشباب. يمكن أن يؤدي التنمر الإلكتروني إلى صدمات نفسية طويلة الأمد، والاكتئاب، والعزلة الاجتماعية.

أوضحت إحدى الأمهات، استنادا إلى البيانات النوعية، كيف يمكن للعنف الإلكتروني أن يسبب قلقا شديدًا وخوفًا دائمَين، مما قد يؤدي إلى مشاكل نفسية طويلة الأمد تؤثر على الأداء الأكاديمي، والعلاقات الاجتماعية، والديناميكيات الأسرية. في بعض الحالات القصوى، دفع التنمر الإلكتروني المستمر فتيات مراهقات للتفكير في الانتحار. كما أن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية تشكل عقبة كبيرة، خاصة للفتيات، حيث تؤدي العادات الثقافية والتوقعات الأسرية إلى لوم الضحية مما يمنعهن من التحدث والإبلاغ عن الحوادث.

إن الأطفال والفتيات والشباب من ذوي الإعاقة معرضون بشكل خاص للخطر. فبدلًا من أن توفر المنصات الإلكترونية بيئة داعمة للتعليم والتواصل الاجتماعي، تتحول إلى بيئة للتحرش والإساءة، مما يزيد من شعورهم بالعزلة واليأس. يمكن أن يسلب التنمر الإلكتروني هؤلاء الشباب كرامتهم، ويؤدي إلى تهميشهم بشكل أعمق في مجتمع يعاني أصلًا من التمييز ضدهم.

تظل هذه القضية ملحة في دول مثل الأردن ولبنان ومصر، حيث توجد أطر قانونية لمعالجة التنمر الإلكتروني، لكنها تواجه تحديات في التطبيق الشامل وسهولة الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الفئات غير المخدومة عوائق إضافية تحول دون حصولها على الحماية اللازمة.

كشف استطلاع لليونيسف عام 2019 أن واحدًا من بين كل ثلاثة شباب في 30 دولة، بما في ذلك مصر والأردن ولبنان كان ضحية للتنمر الإلكتروني. في مصر، أفاد 54,3٪ من المراهقين بتعرضهم للتنمر الإلكتروني، بينما اعترف 47,7% بممارسته في الأردن، كما صرح 44,2% من الطلاب بتعرضهم للتنمر*، وهي نسبة أعلى مقارنة بدول أخرى في المنطقة مثل لبنان 33,6.

يعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة أو ذوو الصعوبات التعليمية، وخاصة من فئة الشباب، الأكثر عرضة للتنمر الإلكتروني. ووفقا لدراسة أجراها تحالف مكافحة التنمر(Anti-Bullying Alliance)، إن هناك 36 % من الطلاب ذوي الصعوبات التعليمية يتعرضون للتنمر بشكل متكرر، مقارنة بـ 25% من الطلاب غير ذوي الإعاقة.

يؤدي الاعتماد الكبير على المنصات الرقمية في التواصل والتعليم والتفاعل الاجتماعي إلى زيادة تعرض الشباب للتنمر الإلكتروني، مما يسبب لهم التوتر، وانخفاض تقدير الذات، والعزوف عن المشاركة في الأنشطة الرقمية، والشعور بالعزلة. ومع مرور الوقت، قد تتفاقم هذه التأثيرات لتؤدي إلى عزلة اجتماعية أعمق، وقلق، واكتئاب، خاصة في ظل محدودية آليات الدعم المتاحة.

قالت فتاة شابة من عمّان تعاني من إعاقة جسدية:

"وصمة العار المرتبطة بإعاقتي، والتعرض للتنمر الإلكتروني، يجعل من الصعب عليّ الإبلاغ عن الحوادث. لا يدرك الناس مدى الضرر الذي يمكن أن يسببه التنمر الإلكتروني، خاصة للفتيات مثلي، اللواتي يواجهن بالفعل العديد من العقبات".

يسلط هذا الموجز الضوء على الأطر القانونية الحالية في كل من الأردن ولبنان ومصر، ويقيّم الثغرات المرتبطة بتطبيقها، كما يقدّم توصيات لتعزيز الحماية، خاصة للفئات الضعيفة مثل الفتيات، والشابات، والأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف إحداث تغيير أكثر شمولاً في التصدي لظاهرة التنمر الإلكتروني.

الأطر القانونية الحالية للتنمر الإلكتروني

في مصر والأردن ولبنان، توفر قوانين الجرائم الإلكترونية الإطار القانوني الأساسي لمعالجة التحرش عبر الإنترنت والتنمر الإلكتروني. ومع ذلك، ورغم وجود هذه القوانين، لا تزال هناك فجوات في تطبيقها وإمكانية الوصول إلى آليات الإبلاغ، مما يؤثر بشكل كبير على الفئات المهمشة، بما في ذلك الفتيات والشباب وسكان المناطق الريفية والمحرومة.

مصر

يوفر قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 إطارًا قانونيًا مهما لمعالجة التحرش عبر الإنترنت والتنمر الإلكتروني والتهديدات الرقمية الأخرى. ويتضمن هذا القانون مواد تستهدف بشكل مباشر التنمر الإلكتروني، حيث تنص المادة 2 على فرض عقوبات تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامات تتراوح بين 100,000 إلى 300,000 جنيه مصري للجرائم المتعلقة بالابتزاز الإلكتروني والتهديد عبر الإنترنت.

كما تجرم المادة 308 من القانون مشاركة الصور أو البيانات الشخصية دون إذن من الشخص المعني، مما يوفر حماية قانونية واضحة لضحايا انتهاك الخصوصية عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 309 مكرر عقوبة السجن لمدة لا تقل عن عام واحد للأفراد الذين يلتقطون أو يوزعون صورًا دون موافقة أصحابها، مما يعكس التزام القانون بتعزيز حماية الخصوصية في الفضاء الرقمي.

ورغم ما يوفره قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية من حماية قانونية، إلا أن تطبيقه يواجه تحديات كبيرة، لا سيما في ما يتعلق بإمكانية الوصول إليه والتوعية بمضامينه. فقد كشفت دراسة أجرتها الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان أن العديد من الفئات الضعيفة، بما في ذلك المجتمعات الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة، يواجهون صعوبات في الوصول إلى آليات الإبلاغ، وغالبًا ما يفتقرون إلى الوعي بحقوقهم القانونية. وينتج عن ذلك تدني معدلات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، وتفاوت في تطبيق القانون، مما يفاقم هشاشة هذه الفئات أمام العنف الإلكتروني والتحرش.

تبرز حادثة مأساوية وقعت في عام 2020 الحاجة الملحة إلى تعزيز تنفيذ القوانين وتحسين أنظمة الدعم. ففي شمال سيناء، أقدمت طالبة جامعية على الانتحار بعد تعرضها للابتزاز الإلكتروني والتهديد بنشر صورها الشخصية. وقد أثارت هذه القضية موجة غضب واسعة على وسائل التواصل الاجتماعي في مصر، مسلطةً الضوء على التأثير النفسي العميق للتنمر الإلكتروني والابتزاز الرقمي. وأكدت هذه الحادثة على الضرورة العاجلة لتفعيل القوانين القائمة بفعالية وضمان وصول الحماية القانونية إلى جميع الأفراد، لا سيما أولئك الذين يواجهون حواجز اجتماعية واقتصادية تحول دون الإبلاغ عن مثل هذه الجرائم.

ورغم صرامة القانون من الناحية النظرية، فإن غياب التنفيذ الفعال والمتسق لا يزال يُعرّض العديد من الأفراد، خاصة الفئات الضعيفة، لمخاطر العنف الرقمي دون حماية كافية. وتبرز الحاجة الملحّة إلى رفع مستوى الوعي العام بالبنية القانونية المتاحة لحماية الضحايا، وضمان أن آليات الإبلاغ ليست متاحة فقط، بل فعّالة وقابلة للوصول من قبل الجميع. كما يُعدّ تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على الاستجابة السريعة لحالات الجرائم الإلكترونية، وتوفير الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للناجين، من الخطوات الجوهرية التي تُمكّن الإطار القانوني في مصر من التصدي بفعالية لتصاعد العنف عبر الإنترنت.

الأردن

أنشأ الأردن إطارًا قانونيًا شاملًا لمعالجة قضايا الأمن السيبراني، يضم قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023، وقانون حماية البيانات الشخصية، إلى جانب مجموعة من اللوائح التنظيمية التي تغطي مجالات الاتصالات والأنشطة الرقمية.

تم تحديث قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 ليعكس تطور التهديدات الرقمية، حيث شمل تجريم مجموعة واسعة من الأفعال مثل الوصول غير المصرح به إلى الشبكات المعلوماتية، والاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهوية، والتحرش الرقمي. ويحدد القانون عقوبات تتناسب مع طبيعة الجريمة وخطورتها، تتراوح بين الغرامات المالية والسجن. ومن أبرز مواده، فرضه لعقوبة بالسجن تصل إلى ثلاثة أشهر على من ينشئ حسابات أو مجموعات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي باسم شخص آخر.

بالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون حماية البيانات الشخصية لعام 2023، عمليات جمع ومعالجة وتخزين البيانات الشخصية، حيث يشترط الحصول على موافقة صريحة لاستخدام هذه البيانات، ويفرض تدابير أمنية صارمة تهدف إلى منع تسريبها.

تهدف أنظمة الإبلاغ والدعم إلى حماية هوية الضحايا، مع توفير بيئة آمنة وسهلة الوصول للإجراءات القانونية، مما يسهم في تعزيز ثقة الأفراد في الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية وتحقيق العدالة والمساءلة الفعّالة لصالح الضحايا.

لبنان

يحدد قانون الجرائم الإلكترونية رقم 18 لسنة 2018 في لبنان عقوبات واضحة على التنمر الإلكتروني حيث يواجه المخالفون غرامات وعقوبات بالسجن. ويغطي القانون طيفًا واسعًا من أشكال الإساءة عبر الإنترنت، من بينها التحرش الرقمي، وانتهاك الخصوصية من خلال مشاركة المعلومات الشخصية دون إذن. وبهذا، يوفر القانون إطاراً قانونياً شاملاً يمكّن النظام القضائي من التصدي بفعالية لمختلف التهديدات الإلكترونية.

علاوة على ذلك، يُعزز قانون العقوبات اللبناني هذه الحماية من خلال إتاحته لملاحقة الجرائم الإلكترونية المستجدة، مما يضمن قدرة النظام القضائي على مواكبة تطور التهديدات الرقمية.

ومع ذلك، لا يزال تنفيذ هذه القوانين ضعيفًا بشكل ملحوظ، مما يخلق تحديات كبيرة في مجالي الحماية والملاحقة القضائية. ويُذكر أن ضعف التطبيق يؤدي إلى الإفلات من العقاب، مما يضع الضحايا في موقف صعب ويجعلهم مترددين في الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية.

هناك حاجة ملحة لتفعيل القوانين بشكل أكثر صرامة، مع تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والقضاء لضمان التعامل الفعال مع القضايا الإلكترونية. كما أن زيادة التوعية القانونية بين السكان، خاصة الفئات غير المخدومة مثل الفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، أمر بالغ الأهمية لضمان وصول الحماية القانونية إلى جميع الأفراد.

النتائج الرئيسية

الأردن

في الأردن، تُعتبر النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر الفئات تعرضًا للعنف عبر الإنترنت، نتيجة للتمييز المجتمعي وضعف آليات الحماية. وكشفت مجموعات تركيز الشباب أن التنمر الإلكتروني والابتزاز الإلكتروني يشكلان أكثر الجرائم السيبرانية انتشارًا، مع استهداف خاص للفتيات بشكل واضح.

تشكل وسائل التواصل الاجتماعي منصة رئيسية للإساءات اللفظية، حيث تُستخدم لغة مهينة ومسيئة ضد الفتيات لمجرد تواجدهن عبر الإنترنت. وأوضحت شهادة شابة أردنية أن الضغوط الاجتماعية والعائلية تدفع بعض الفتيات إلى البحث عن دعم عاطفي عبر الإنترنت، مما يعرضهن للابتزاز من خلال المحادثات الخاصة والصور المشتركة. يستغل الجناة هذه الثقة لترهيب الضحايا والسيطرة عليهن، مما يزرع في نفوسهن الخوف من طلب المساعدة، خشية الأحكام المجتمعية وردود فعل العائلات.

يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للتنمر الإلكتروني بشكل كبير، حيث أكد أحد المؤثرين أن الإساءة اللفظية تُعد من أخطر أشكال العنف السيبراني التي تعرض لها. يتيح غياب كفاءة التحقق من الهوية على المنصات الرقمية للمعتدين إنشاء حسابات مزيفة لمضايقة الضحايا، مما يصعّب التعرف على الجناة أو مواجهتهم. وتزداد تعقيدات المشكلة عندما تتجاوز الجرائم الإلكترونية الحدود الوطنية، أو حين يستخدم الجناة أدوات متقدمة لحماية خصوصيتهم، مما يمكنهم من مواصلة السلوكيات المؤذية دون المساءلة القانونية.

أشار بعض المشاركين إلى أهمية تقديم محتوى أصيل على وسائل التواصل الاجتماعي، منتقدين الاتجاه المتزايد لاستخدام الفكاهة والسخرية على حساب الفئات غير المخدومة، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكد أحد الأفراد على ضرورة تشديد العقوبات على صناع المحتوى الذين يسخرون من هذه الفئات، داعيًا إلى استبدال الغرامات المالية بعقوبات بالسجن لفترات زمنية طويلة، لضمان اتخاذ إجراءات رادعة.

دور الإعلام وتأثيره

يلعب الإعلام دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام تجاه العنف الإلكتروني. انتقد أحد الصحفيين التناول السطحي للقضايا الجدية، حيث يتم التعامل معها بأسلوب ترفيهي بدلًا من التركيز على خطورتها وواقعها المؤلم. وشدد على أهمية تحمل الإعلام لمسؤوليته في تعزيز القيم الإيجابية وزيادة الوعي حول ظاهرة العنف السيبراني.

كما يساهم الصحفيون غير المعتمدين والأفراد الذين ينشرون معلومات مضللة في تفاقم الانقسامات المجتمعية وتعزيز العنصرية. وقد حذر أحد المشاركين من أن الأخبار الكاذبة، خاصة عندما تستهدف الفئات الضعيفة، يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار المجتمعي. وعلى الرغم من أن قانون الجرائم الإلكترونية في الأردن يعاقب على نشر الأخبار الكاذبة، إلا أن فعاليته تعتمد على تطبيقه بشكل صارم لضمان المساءلة .

التأثير الاجتماعي والثقافي

تُسهم المعايير الاجتماعية السلبية والمسيئة في تفاقم مشكلة العنف السيبراني، خصوصًا بالنسبة للفتيات، حيث يمكن أن تتعرض سمعتهن بشدة في حال تسريب صورهن الشخصية دون موافقتهن. وأشارت إحدى الشابات الأردنيات إلى أن انتهاك الخصوصية الرقمية لا يُسبب فقط أذى نفسيًا بالغًا، بل يدفع أيضًا إلى الشعور العميق بالخزي، والخوف من العقاب أو حتى التعرض للعنف، وهذا يُجبر العديد من الضحايا على التزام الصمت، مفضلين عدم الإبلاغ عن الإساءة.

رغم امتلاك الأردن إطارًا قانونيًا قويًا، يظل الوعي القانوني محدودًا، خاصة بين الشباب وأولياء الأمور. يفتقر كثير من الأهالي للمعرفة الضرورية لاكتشاف مؤشرات التنمر الإلكتروني أو توجيه أبنائهم للإبلاغ عن العنف السيبراني. كما أن حملات التوعية وورش العمل لا تزال محدودة، مما يترك العديد غير مدركين لحقوقهم والحماية المتاحة لهم.

تشكل الوصمة الاجتماعية عائقًا كبيرًا أمام ضحايا العنف السيبراني في سعيهم للعدالة، إذ يخشون الأحكام المجتمعية أو التعرض للنبذ. أشار أحد المشاركين إلى أن الضحايا كثيرًا ما يقلقون من العواقب الاجتماعية أكثر من اهتمامهم بتحقيق العدالة، مما يدفعهم للصمت بدلًا من الإبلاغ عن الجريمة.

قصص نجاح ودور القوانين في الحماية

على الرغم من هذه التحديات، أظهرت بعض قصص النجاح أن القوانين القائمة يمكن أن تمكّن الضحايا من الدفاع عن أنفسهم. روى أحد الشباب كيف أن صديقته تعرضت للتهديد بنشر صور خاصة وحساسة، لكنها استطاعت طلب المساعدة دون الحاجة إلى إشراك عائلتها، حيث وفرت لها الجهات المختصة دعماً سريًا ومجانيًا.
تعكس هذه القصص أهمية الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، مما يشجع الآخرين على الاستفادة من الموارد القانونية المتاحة ومواجهة العنف السيبراني بفعالية.

التحديات المستمرة والحلول المقترحة

رغم أن الإطار القانوني الأردني يوفر حماية ضد الجرائم الإلكترونية، إلا أن تحديات التطبيق لا تزال قائمة، إذ تعتمد فعالية هذه القوانين على حسن تنفيذها وتعزيز الوعي بها بين العامة وأجهزة إنفاذ القانون على حد سواء.

خطوات مقترحة لمعالجة المشكلة

تعزيز تدابير إنفاذ القانون لضمان استجابة أسرع وأكثر فاعلية لحالات التنمر الإلكتروني والابتزاز، وتوسيع برامج التوعية القانونية، خصوصًا بين الشباب وأولياء الأمور، لتمكينهم من فهم حقوقهم وسبل الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية.

كما يجب العمل على تغيير المواقف المجتمعية تجاه الضحايا عبر إطلاق حملات فعّالة لمكافحة وصمة العار المرتبطة بالإبلاغ عن العنف السيبراني، إضافة إلى دعم الضحايا نفسيًا واجتماعيًا وقانونيًا من خلال مراكز متخصصة تقدم الحماية والمساعدة بسرية تامة.

لبنان

في لبنان، لا يزال تنفيذ القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية ضعيفًا، مما يُضعف الجهود المبذولة إلى حماية الضحايا ومحاسبة الجناة. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب الثغرات الموجودة في الإطار القانوني، بالإضافة إلى نقص الموارد لدى أجهزة إنفاذ القانون، مما يؤدي إلى إفلات العديد من مرتكبي جرائم التنمر الإلكتروني من العقاب.

أشارت إحدى مجموعات النقاش إلى أن العديد من الناجين، وخاصة في المناطق الريفية والمحرومة، يفتقرون إلى المعرفة الكافية حول كيفية الإبلاغ عن حالات التنمر الإلكتروني أو الجهات المختصة التي يمكنهم اللجوء إليها. ويؤدي غياب قنوات الإبلاغ الواضحة إلى انخفاض معدلات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، مما يترك الضحايا دون خيارات قانونية فعّالة ويعزز من شعورهم بالعجز.

تواجه المجتمعات المهمشة مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة، صعوبات أكبر في طلب المساعدة بسبب الوصمة المجتمعية وضعف مهاراتهم الرقمية.

تحديات إنفاذ القانون

تتطلب قضايا التنمر الإلكتروني خبرة في الطب الشرعي الرقمي وفهمًا عميقًا للتأثير النفسي على الضحايا، ومع ذلك يفتقر العديد من ضباط إنفاذ القانون في لبنان إلى التدريب المتخصص، مما يؤدي إلى إهمال الشكاوى أو التعامل معها بشكل غير فعال، ويزيد هذا من إحباط الضحايا ويدفعهم للتردد في متابعة حقوقهم والسعي لتحقيق العدالة.

التأثير النفسي والاجتماعي

يمكن أن يؤدي التنمر الإلكتروني إلى الاكتئاب والقلق والعزلة الاجتماعية، وفي بعض الحالات القصوى يصل الأمر إلى الانتحار. وتكون الفتيات معرضات للخطر بشكل خاص، إذ تلقي الأعراف الاجتماعية عليهن اللوم بدلاً من معاقبة الجناة، مما يزيد من شعورهن بالعزلة.

قالت شابة من بيروت:

" جعلني التنمر الإلكتروني أشعر بالعزلة، ولا أستطيع التحدث عنه لأنني لا أعرف إلى من أتوجه، وأخشى أن تلومني عائلتي."

الحلول المقترحة

- تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الجرائم الإلكترونية وسد الثغرات التي تسمح بإفلات الجناة من العقاب.
- تدريب أجهزة إنفاذ القانون على التعامل مع الجرائم الإلكترونية بفعالية، خاصة فيما يتعلق بالتحقيقات الرقمية ودعم الضحايا.
- تحسين آليات الإبلاغ وضمان أن تكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة.
- زيادة التوعية حول مخاطر التنمر الإلكتروني والخدمات المتاحة للضحايا، لضمان قدرتهم على طلب المساعدة دون خوف من الوصمة الاجتماعية أو الانتقام.

الفجوات والتحديات في الاستجابات الحالية

تستعرض هذه الفقرة أبرز الفجوات والتحديات التي تواجه قضايا التنمر الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت في الأردن ولبنان. فرغم إحراز كلا البلدين تقدماً في تطوير التشريعات، لا تزال هناك عوائق كبيرة تعيق التطبيق والتنفيذ الفعّال لهذه القوانين:

١. نقص الوعي والتعليم

هناك فجوة كبيرة في الوعي حول قوانين التنمر الإلكتروني وآليات الإبلاغ المتاحة. حيث يجهل العديد من الضحايا، بما في ذلك الآباء، حقوقهم القانونية والإجراءات الواجب اتباعها للإبلاغ عن الحوادث. كما يفتقر النظام التعليمي إلى برامج توعوية شاملة، إذ تقتصر جهود التوعية على جوانب محددة دون تغطية كافة الأبعاد المرتبطة بهذه الظاهرة.

٢. الخوف من الوصمة الاجتماعية

تشكل الوصمة الاجتماعية والخوف من ردود الفعل السلبية عائقًا رئيسيًا أمام الإبلاغ عن حالات التنمر الإلكتروني، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء الشابات، والأشخاص ذوي الإعاقة. حيث تؤدي الأعراف الثقافية إلى كبح الحديث عن التحرش والتنمر، مما يثني الأفراد عن تقديم الشكاوى خوفًا من اللوم أو العواقب الاجتماعية.

٣. عدم كفاءة تطبيق القوانين

على الرغم من وجود تشريعات قوية مثل قانون الجرائم الإلكترونية، إلا أن هناك تحديات كبيرة تواجه عملية تطبيقها وتنفيذها بفعالية. حيث تعيق البيروقراطية والتأخيرات في النظام القضائي سرعة التنفيذ، مما يثير إحباط الضحايا ويفقدهم الثقة في النظام القانوني.

٤. نقص التدريب لدى جهات إنفاذ القانون

رغم حصول بعض أجهزة إنفاذ القانون على تدريبات في مجال الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك التحرش والتنمر عبر الإنترنت، لا تزال هناك فجوات كبيرة في توافر هذه البرامج، واتساقها، وتخصصها في بعض الدول. لذا، هناك حاجة ملحة لتعزيز وتطوير هذه التدريبات لضمان استجابة أكثر فعالية وكفاءة للحالات المتعلقة بالعنف السيبراني.

٥. ضعف الدعم النفسي والقانوني للضحايا

غالبًا ما يواجه ضحايا العنف الإلكتروني نقصًا في الدعم النفسي والعاطفي والقانوني، إذ تفتقر العديد من البلدان إلى آليات دعم شاملة مثل الخطوط الساخنة، وخدمات الاستشارة، ومجموعات المناصرة التي ترشد الضحايا خلال المسار القانوني وتوفر لهم الدعم العاطفي المطلوب.

٦. التردد في الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية

يتردد العديد من ضحايا التنمر الإلكتروني في الإبلاغ عن الحوادث بسبب الخوف من العواقب الاجتماعية، وضعف الثقة في النظام القانوني، بالإضافة إلى نقص المعرفة بالإجراءات الواجب اتباعها. يؤدي هذا التردد إلى انخفاض معدلات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية، مما يتيح استمرار هذه الجرائم دون محاسبة أو عقاب.

٧. غياب الدعم الكافي للأشخاص ذوي الإعاقة

لا توفر القوانين الحالية والخدمات الداعمة لمكافحة التنمر الإلكتروني استجابة كافية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تفتقر العديد من آليات الإبلاغ إلى التصميم الشامل الذي يراعي متطلبات ذوي الإعاقة، كما أن خدمات الدعم النفسي والتوعوي غير متناسبة مع احتياجاتهم الخاصة، مما يزيد من تعرضهم للإقصاء والضعف في مواجهة هذه التحديات.

التوصيات لمعالجة هذه الفجوات

- إطلاق حملات توعوية وطنية تستهدف الأفراد، وخاصة الشباب وأولياء الأمور، لتعريفهم بقوانين الجرائم الإلكترونية وطرق الإبلاغ المتاحة.
- تعزيز برامج تدريب أجهزة إنفاذ القانون لضمان فهم أعمق لممارسات العنف الإلكتروني وآليات التعامل الفعّال مع الضحايا.
- إنشاء خطوط ساخنة وخدمات استشارية تقدم الدعم النفسي والقانوني للضحايا بسرية وأمان.
- تبسيط إجراءات الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية لضمان استجابة أسرع وأكثر فاعلية من الجهات المختصة.
- توفير حلول مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إتاحة آليات إبلاغ ميسرة وخدمات دعم تلبي احتياجاتهم الخاصة.

توصيات لتعزيز الحماية

تُقترح التوصيات التالية لمعالجة الفجوات والتحديات وتعزيز التصدي للتنمر الإلكتروني في مصر والأردن ولبنان:

- **تحسين تنفيذ القانون وتيسير آليات الإبلاغ:** يجب على الحكومات الاستثمار في منصات إبلاغ سهلة ومناسبة مصممة للفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء خط ساخن وطني للجرائم الإلكترونية يدعم الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية والمعرفية.
- **تدريب متخصص لأفراد إنفاذ القانون:** يجب أن يتلقى المسؤولون تدريبًا متخصصًا في التعامل مع حالات التنمر الإلكتروني، لا سيما تلك التي تشمل الفئات الضعيفة.
- **إطلاق حملات توعية عامة:** يجب تطوير حملات توعية شاملة حول مخاطر التنمر الإلكتروني وحقوق الضحايا، مع إشراك الشباب لضمان وصول الرسائل وتأثيرها بشكل أكبر
- **توسيع خدمات الدعم النفسي والقانوني:** إنشاء مراكز دعم تقدم مشورة نفسية متخصصة ومساء قانونية لضحايا التنمر الإلكتروني، مع مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **تعزيز التعليم حول السلامة الإلكترونية:** دمج مفاهيم السلامة الإلكترونية ضمن المناهج الدراسية، التركيز على المخاطر التي تواجه الفئات الضعيفة وذوي الإعاقة.
- **التعاون مع منصات التواصل الاجتماعي:** على الحكومات التنسيق مع شركات التواصل الاجتماعي لتطوير أدوات فعّالة لمنع التنمر الإلكتروني وضمان إزالة المحتوى المسيء بسرعة.
- **إجراءات قانونية سريعة للضحايا:** اعتماد آليات قانونية مستعجلة لضمان تحقيق العدالة الف للضحايا ومنع تعرضهم للتهميش أو الإهمال.

يشكل التنمر الإلكتروني تهديدًا متزايدًا في مصر والأردن ولبنان، لا سيما للأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. رغم وجود أطر قانونية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في التنفيذ والوعي وإمكانية الوصول إلى الدعم. من خلال تطبيق التوصيات الواردة في هذا الموجز، يمكن للحكومات تعزيز حماية الفئات الضعيفة وضمان تمكين كل فرد، بغض النظر عن قدراته، من الحصول على الأدوات والدعم اللازمين للتنقل بأمان في العالم الرقمي.

توضح المحادثات مع الشباب من الأردن ومصر ولبنان مدى أهمية هذه القضية والحاجة الملحة لإصلاحات شاملة تركز على الشمولية، وسهولة الوصول، وتحقيق العدالة لجميع الناجين من التنمر الإلكتروني.

الخاتمة

على الرغم من التقدم في التشريعات، لا تزال التحديات الهيكلية والمجتمعية تعيق الاستجابة الفعالة لقضايا التنمر الإلكتروني والعنف السيبراني. يتطلب سد هذه الفجوات نهجًا شاملًا يجمع بين التوعية والتدريب، وتقديم الدعم النفسي والقانوني، بالإضافة إلى تعزيز تطبيق القوانين بفعالية، لضمان بيئة رقمية أكثر أمانًا للجميع.

ملاحظة خاصة للناجين والناجيات

لبنان

يمكن للناجين من الجرائم الإلكترونية في لبنان الإبلاغ عن الحوادث عبر موقع قوى الأمن الداخلي من خلال نموذج "الشكاوى المجهولة"، أو عبر الخط الساخن 01293293 مع ضمان السرية والحماية التامة.

الأردن

يمكن للناجين من الجرائم الإلكترونية في الأردن الإبلاغ عن الحوادث عبر البريد الإلكتروني لوحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية cyber.crimes@psd.gov.jo أو عبر الخط الساخن 065633404، مع ضمان السرية والحماية.
كما تتوفر المساعدة القانونية من خلال منظمات مثل مركز العدل للمساعدة القانوني الذي يقدم استشارات مجانية، بالإضافة إلى خط حماية متاح على مدار الساعة 0796850930.

References

[1]UNICEF. The State of the World's Children 2017: Children in a Digital World. 2017, https://www.unicef.org/sites/default/-files/2019-01/SOWC_2017_AR.pdf.

[2]Deol, Y., & Lashai, M. (2022). Impact of Cyberbullying on Adolescent Mental Health in the midst of pandemic – Hidden Crisis. European Psychiatry, 65, S432 - S432. https://doi.org/10.1192/j.eurpsy.2022.1096.

[3]Agustiningsih, N., Yusuf, A., Ahsan, A., & Fanani, Q. (2024). The impact of bullying and cyberbullying on mental health: a systematic review. International Journal of Public Health Science (IJPHS). https://doi.org/10.11591/ijphs.v13i2.23683.

[4]Mitchell, K., Ybarra, M., Jones, L., & Espelage, D. (2016). What Features Make Online Harassment Incidents Upsetting to Youth?. Journal of School Violence, 15, 279 - 301. https://doi.org/10.1080/15388220.2014.990462

[5]Espinoza, G., & Wright, M. (2018). Cyberbullying Experiences Among Marginalized Youth: What Do We Know and Where Do We Go Next?. Journal of Child & Adolescent Trauma, 11, 1 - 5. https://doi.org/10.1007/s40653-018-0207-y.

[6]UNESCO. Technology in Education. Innovation Africa, Oct. 2024, https://innovation-africa.org/2025/wp-content/uploads/2024/10/UNESCO-Technology-in-Education.pdf.

[7]UNICEF. "UNICEF Poll: More than a Third of Young People in 30 Countries Report Being Victim of Online Bullying." UNICEF, 4 Sept. 2019, https://www.unicef.org/press-releases/unicef-poll-more-third-young-people-30-countries-report-being-victim-online-bullying.

[8]Eweida, R. S., Hamad, N. I., Abdod, R. A. E. H., & Rashwan, Z. I. (2021). Cyberbullying among adolescents in Egypt: A call for correlates with sense of emotional security and psychological capital profile. Full Length Article, 61, e99–e105.

[9]Samara, M., Alkathiri, N., Sherif, M., El-Asam, A., Hammuda, S., Smith, P. K., & Morsi, H. (2024). Bullying in the Arab world: Definition, perception, and implications for public health and interventions. International Journal of Environmental Research and Public Health, 21(3), 364. **https://doi.org/10.3390/ijerph21030364**

[10]Anti-Bullying Alliance. "Do Children with SEND Experience More Bullying?" Anti-Bullying Alliance, https://anti-bullyingalliance.org.uk/tools-information/all-about-bullying/at-risk-groups/sen-disability/do-children-send-experience-more#:~:text=Our%20research%20shows%20that%2036%25%20of%20pupils%20with,bullying%20compared%20to%2025%25%20of%20those%20without%20SEND. Accessed 23 Dec. 2024.

[11]Agustiningsih, N., Yusuf, A., Ahsan, A., & Fanani, Q. (2024). The impact of bullying and cyberbullying on mental health: a systematic review. International Journal of Public Health Science (IJPHS). https://doi.org/10.11591/ijphs.v13i2.23683.

[12]World Health Organization. "One in Six School-Aged Children Experiences Cyberbullying, Finds New WHO Europe Study." World Health Organization, 27 Mar. 2024, https://www.who.int/europe/news/item/27-03-2024-one-in-six-school-aged-children-experiences-cyberbullying--finds-new-who-europe-study.

[13]https://cybercrime-fr.org/wp-content/uploads/2020/04/Egyptian-cybercrime-law-.pdf

[14]EuroMed Rights. Online Gender Violence in MENA Region. June 2021, https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2021/06/Online-gender-violence-in-MENA-region.pdf.

[15]https://www.bbc.com/news/world-africa-52878457

[16]https://www.loc.gov/item/global-legal-monitor/2023-09-27/ jodan-new-anti-cybercrimes-law-enacted/

[17]https://www.dentons.com/en/insights/alerts/2023/october/16/cybercrime-law-in-jordan

[18]https://www.clydeco.com/en/insights/2023/10/jordan-issues-first-personal-data-protection-law

[19]Banque du Liban.
https://www.bdl.gov.lb/CB%20Com/Laws%20And%20Regulations/Laws/Law_81_AR%C2%A72572_1.pdf.

[20]Government of Lebanon. National Cybersecurity Strategy: Lebanon.
http://www.pcm.gov.lb/Library/Files/LRF/tamim/Strategie_Liban_Cyber_EN_V20_Lg.pdf.
Accessed 23 Dec. 2024.

She LEADS

PLAN INTERNATIONAL

Until we are all equal

Ministry of Foreign Affairs